

كلمة المحرر الثاني والثلاثون

قضايا العصر بين رهان التنمية وتحديات العدالة والأمن الرقمي

بسم الله الرحمن الرحيم

يسر هيئة التحرير أن تضع بين يدي القراء والباحثين العدد 32 الذي يقدم زخماً فكرياً وقانونياً واقتصادياً، تتكامل دراسات هذا العدد لتشكل رؤية شاملة تربط بين الاستدامة الاقتصادية والأزمات البيئية، والتحول التكنولوجي المتسارع، وضمانات العدالة وسيادة القانون.

إن الأبحاث الخمسة المدرجة في هذا العدد تعكس سياسة المجلة القائمة على التكامل بين العلوم (Interdisciplinary Approach)، فلا يمكن اليوم فهم ظاهرة القانون بمعزل عن الاقتصاد والتكنولوجيا، كما لا يمكن معالجة قضايا الاستقرار السياسي دون التطرق لأطر العدالة الانتقالية وحماية حقوق الإنسان.

تستهل أبحاث العدد بقراءة استشرافية للباحث د. حسن حميد إبراهيم حول «التكامل الاقتصادي العربي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في ظل التحديات المناخية»، حيث يربط بين ضرورة العمل العربي المشترك والاستجابة لأزمات البيئة والمناخ كشرط أساسي لتحقيق الاستدامة.

وفي المجال القانوني، تتبّع الباحثة د. نادين عادل شميمس في بحثها «تطور المحاكم الجنائية وصولاً إلى المحاكم الجنائية الدولية» المسار التراكمي للعدالة الجنائية الدولية وآليات تأسيسها ضد الجرائم الكبرى.

وعلى صعيد المواكبة التكنولوجية، تقارب الباحثة د. سينتيا حنا في بحثها «الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني» طبيعة هذا الحد الفاصل بين الأداة والتهديد، مستعرضة كيف يمكن للذكاء الاصطناعي تعزيز الدفاعات الرقمية وفي الوقت ذاته خلق ثغرات أمنية جديدة.

وفي البعد الإنساني، تسلط الباحثة د. مادلين علي صبرا الضوء على أكثر الفئات هشاشة من خلال بحثها «المسؤولية الجنائية الدولية عن الجرائم المرتكبة بحق الأطفال أثناء النزاعات المسلحة»، داعية إلى تفعيل الردع الجنائي لحماية الأطفال في الحروب.

وأخيراً، يختتم الباحث د. علي حيدر خلفية العدد ببحثه «دور آليات العدالة الانتقالية في تعزيز حقوق الإنسان وبناء دولة القانون في المجتمعات الخارجة من النزاعات»، موضحاً أن الاستقرار المستدام لا يتحقق إلا بمعالجة آثار الماضي وإعادة بناء الثقة بين المواطن والدولة.

انطلاقاً من ذلك نعتقد العدد 32 يقدم خريطة طريق فكرية تجمع بين تشخيص الواقع واستشراف المستقبل. وإذا كان لنا ان نلخص بتقييم شامل للأبحاث المنشورة، فيمكننا إيجازها في النقاط التالية:

1. التكاملية: ينجح العدد في الربط بين الأمن الاقتصادي (المناخ والتنمية)، والأمن الرقمي (الذكاء الاصطناعي)، والأمن القانوني/الإنساني (العدالة الجنائية والعدالة الانتقالية).

2. الراهنية والواقعية: لم تغرق الدراسات في ترف النظريات بل لامست أزمات القضايا التي تعيشها المجتمعات اليوم.

3. الدعوة لسنّ التشريعات: تنتهي غالبية الدراسات إلى ضرورة تحديث الأطر التشريعية الوطنية والدولية لتواكب التطورات المتسارعة سواء في مجالات التكنولوجيا أو المتغيرات البيئية وتحديات الحروب المعاصرة.

نأمل أن يشكل هذا العدد رصيдаً علمياً مثرياً لبحوثكم، ومصدراً لمزيد من النقاشات والأبحاث الأكاديمية التي تسهم في خدمة المجتمع والإنسان.

والله ولي التوفيق،

رئيس التحرير

البروفيسور برهان الدين الخطيب